

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نييتيحاوي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٣/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٢ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس ابو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب واصدرت قرارها الاتي :

المدعي : (أ.ف. إ. م.) / محام .

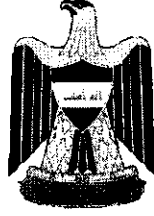
المدعى عليه : رئيس مجلس النواب/اضافة لوظيفته - وكيله المدير في الدائرة القانونية لمجلس النواب (س.ط.ي) والمستشار القانوني المساعد (ه.م.س) .

الإدعاء:

ادعى المدعي المحامي (أ . ف . إ . م) في عريضة دعواه بأن :

- المدعى عليه (رئيس مجلس النواب) مستمر في خرق الدستور في المواد ((٣٧/أولاً/أ)) {حرية الانسان وكرامته مصونة} والمادة ((١٥)) {السيادة للقانون ، والشعب مصدر السلطات وشرعيتها ، يمارسها بالاقتراع السري العام المباشر ، وعبر مؤسساته الدستورية} والمادة ((١٧/ثانياً)) {حرمة المساكن مصونة ولا يجوز دخولها او تفتيشها او التعرض لها إلا بقرار قضائي ووفقاً للقانون} ، والمادة ((١٦/خامساً)) . (ويقصد المدعي ((١٩/خامساً)) من الدستور {المتهم بريء حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية عادلة ولا يحاكم المتهم عن التهمة ذاتها مرة اخرى بعد الافراج عنه إلا اذا ظهرت ادلة جديدة} والمادة ((١٩/ثالث عشر)) {تعرض اوراق التحقيق الابتدائي على القاضي المختص خلال مدة لا تتجاوز اربعا وعشرين ساعة من حين القبض على المتهم ولا يجوز تمديد هذا إلا مرة واحدة وللمدة ذاتها} .

وان اختراق (رئيس مجلس النواب) للمواد اعلاه يتم من قبل قضاة التحقيق في كل قضايا التحقيق والجناح والمخالفات والجنايات والتي تمنع من الطعن بالقرارات التي تمس حقوق وحرية المواطنين أو تقديم ادلة على براءة المتهم في القضايا التي تحتاج الى اظهار لهذه الحقائق



كو٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيتتياحي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٣/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

بشكل موافق للدستور والقانون فالتفتيش ومسائل التحري أو التدقيق أو البحث عن هذه الادلة والتي يمنع القضاء من البحث عنها كون قراراته محصنة وان ذلك يكون بعيداً عن حقوق الانسان ومواد الدستور وسيادة القانون والبروتوكولات الدولية ، التي لها العلوية في التطبيق في مجال حقوق الانسان وحقوق المواطن المتهم .

٢ . الدول الدستورية لا تستطيع تحصين قوانينها وقراراتها في القضايا الجزائية باستثناءات فيما يخص الحقوق المدنية او حقوق الانسان من الطعن . وان القوانين الاجرائية التي ترسم طريق الدعوى ، فيما يخص الحقوق والحريات الدستورية وهي من اهم حقوق المجتمع (كفرد) سواء كان مشتكياً أو متهماً حيث ان قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ (المعدل) ينص في المادة (٢٤٩ / ب) (لايعتد بالخطأ في الاجراءات اذا لم يكن ضاراً بدفاع المتهم) وهذه من اهم ضمانات المتهم في ادوار التحقيق والتي تتعدى صلاحيات القضاء في بعض الحالات في القبض والتفتيش واجازتها بعد ذلك .

٣ . الفقرة (ج) من المادة (٢٤٩) من قانون اصول المحاكمات الجزائية تنص { لا يقبل الطعن تمييزاً على انفراد في القرارات الصادرة في مسائل الاختصاص والقرارات الاعدادية والادارية وأي قرار آخر غير فاصل في الدعوى إلا اذا ترتب عليها منع السير في الدعوى ويستثنى من ذلك قرارات القبض والتوقيف واطلاق السراح بكفالة او بدونها } . حيث ان مجلس القضاء الاعلى بسلطته يصدر من القرارات الادارية وهي قرارات انفرادية لا تخضع الى نشر في الجريدة الرسمية او تدقيق من مجلس النواب أو من قبل محكمة الجنايات بصفقتها التمييزية أو من محكمة التمييز بصفقتها الاصلية والتي تكبل حقوق المتهم والمشتكى . وان تلك القرارات تمنح او تبيح لقاضي التحقيق قبول او رفض طلبات مقدمة اليه ، من قبل وكيل المتهم أو المشتكى في كثير من القضايا وهذا يؤدي الى تكبل حقوق المتهم او المشتكى لتفرد قاضي التحقيق لعدم خضوع تلك القرارات الى مراقبة أو تدقيق أو تمييز من جهة اعلى مباشرة وهذا لا يحقق العدالة وخاصة ان قاضي التحقيق هو قاضي احالة وليس قاضي موضوع ، يخوله مناقشة أو فحص الادلة مما لا يؤدي الى تحقيق العدالة مما يستوجب ولما هو مبين اعلاه الغاء احكام الفقرتين (ب،ج) من المادة (٢٤٩) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ المعدل بأن تكون

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيتيحاوي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٣/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

حرية جمع هذه المعلومات والسماح بالتعمق بهذه الاجراءات متاحة وغير مخالفة لسلطة التمسك بنص المادة (٢٤٩/١) من الاصول الجزائية والتي لا يكون لها مورد من التطبيق وتم تفويضها وتقييدها بنص الفقرتين (ب) و (ج) من المادة اعلاه . لما تقدم طلب المدعي ((الحكم بالغاء الفقرة (ب) والفقرة (ج) من المادة (٢٤٩) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ المعدل لانها غير دستورية ومخالفة لحقوق التقاضي وتفيد حقوق وحرية المتهم وتجزير اطلاق يد القضاء والتفرد بالقرارات . رد وكيل المدعي عليه رئيس مجلس النواب/اضافة لوظيفته على عريضة الدعوى بما يلي : لقد قيد المشرع الاجراءات التي لا يعتد بالخطأ فيها بتلك التي لا تضر دفاع المتهم وذلك لعدم عرقلة التحقيق بسبب الطعن المستمر بالاجراءات فكان انسيابية التحقيق هو مقصد المشرع بايراده في البند (ب) من المادة (٢٤٩) الاصولية اعلاه . ان المشرع لم يجز الطعن تمييزاً على انفراد في القرارات الصادرة في مسائل الاختصاص والقرارات الاعدادية والادارية وأي قرار آخر غير فاصل في الدعوى (م/٢٤٩/ج) حيث ان ذلك من مستلزمات ضمان انسيابية الاجراءات القضائية وان هذا الحصر مقصود على الدعاوى التي لا يترتب عليها الفصل في الدعوى او منع السير فيها وقرارات القبض والتوقيف واطلاق السراح بكفالة او بدونها . ان الادعاء بأن القرارات الادارية لمجلس القضاء الاعلى انفرادية ومحصنة من الطعن فيها هو قول غير صحيح فهذه السلطة تصدر قرارات ادارية خاضعة للطعن امام القضاء الاداري كبقية السلطات الاخرى في الدولة عليه فلا موجب للطعن بقراراتها امام محكمة التمييز او مجلس النواب كونها جهات غير معنية بالنظر في مدى مشروعية القرارات الادارية لمجلس القضاء الاعلى . ان نص البندين - محل الطعن - دستوريان ويضمنان حقوق المتهم والمشتكي ويمثلان خيارين تشريعيين لا يمسان بالحقوق التي كفلها الدستور . لما تقدم من اسباب طلب وكيل المدعي عليه رد الدعوى ، وتحميل المدعي كافة المصاريف القضائية . قدم المدعي لائحة توضيحية بالدعوى مؤرخة في ٢٨/١/٢٠١٨ كرر فيها ما جاء في عريضة دعواه وطلب الحكم بموجبها . وبعد تسجيل الدعوى وفقاً للفقرة (ثالثاً) من المادة (١) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ وبعد استكمال الاجراءات المطلوبة وفق الفقرة (ثانياً) من المادة (٢) من النظام المذكور عين يوم ١٢/٢/٢٠١٨ موعداً للنظر في الدعوى وفيه تشكلت المحكمة



كو٧ مارى عيراق
داد كاي بالآي نيتتبحادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٣/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

فحضر المدعي بالذات بصفته محام بموجب هوية نقابة المحامين التي ابرزها للمحكمة وهو بصلاحيية (ج) والهوية نافذة لغاية (٢٠١٨/١٢/٣١) اطلعت المحكمة عليها واعيدت لمبرزها وحضر وكيل المدعي عليه رئيس مجلس النواب/اضافة لوظيفته ويوشر بالمرافعة حضوراً وعلناً كمر المدعي ما ورد في عريضة الدعوى وطلب الحكم بموجبها اجاب وكيل المدعي عليه بأنهما يكرران ما ورد في اللانحة الجوابية ويطلبان رد الدعوى للاسباب الواردة فيها قدم المدعي لانحة جوابية مؤرخة ٢٠١٨/٢/١٢ تلا خلاصتها علناً في الجلسة ثم طلب المدعي ان يتلو اللانحة حرفياً فأذنت المحكمة له بذلك احتراماً لحق الدفاع اجاب وكيل المدعي عليه بانه لا تعقيب لهما على ما ورد في هذه اللانحة واكتفا بما اورده من اجابة على الدعوى وحيث لم يبق ما يقال افهم ختام المرافعة وافهم قرار الحكم علناً .

قرار الحكم :

بعد التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد بأن المدعي يطعن بالفقرتين (ب) و (ج) من المادة (٢٤٩) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ كون الفقرتين المذكورتين تخالفان المواد (٣٧/اولاً) و (١٥) و (١٧/ثانياً) و (١٩/خامساً) من الدستور حيث تمنعان الطعن بالقرارات التي تمس حقوق وحرريات المواطنين او تقديم ادلة على براءة المتهم في القضايا التي تحتاج الى اظهار لهذه الحقائق بشكل موافق للدستور والقانون مما يجعل قرارات قاضي التحقيق محصنة من الطعن بها امام الجهات المختصة بالطعن وتجد المحكمة الاتحادية العليا بأن الفقرتين (ب) و (ج) من المادة (٢٤٩) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المطعون بعدم دستوريتهما قد شرعتا لتأمين سرعة حسم الدعوى والحيلولة دون التسويف والمماطلة من بعض اطراف الدعوى وان الفقرتين المنوه عنهما أعلاه غير محصنتين من الطعن وبموجبهما تصدر قرارات اعدادية اثناء السير في الدعوى وأن القرارات الاعدادية التي يصدرها قاضي التحقيق بموجبها خاضعة للطعن مع القرار الفاصل في الدعوى امام المحكمة المختصة بالطعن وبالتالي فإن الفقرتان المذكورتان لا تخالفان احكام المواد الدستورية التي ذكرها المدعي في عريضة الدعوى وبذا تكون دعوى المدعي خالية من

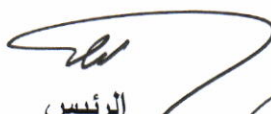
كوٲماری عیراق
داد كای بالآی ئیتتیحادی

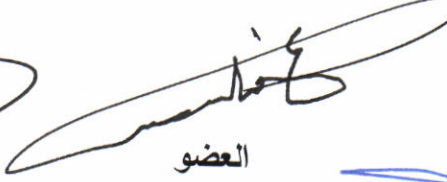


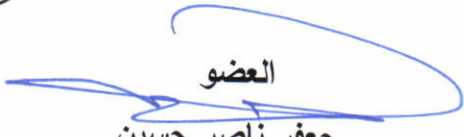
جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

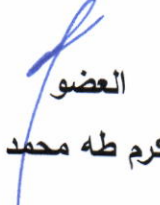
العدد: ٣/اتحادیة/اعلام/٢٠١٨

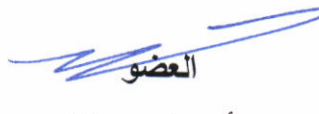
سندھا القانوني وبناء عليه قررت المحكمة ردها وتحميل المدعي مصاريف الدعوى واتعاب المحاماة لوكيلي المدعى عليه/اضافة لوظيفته المدير في الدائرة القانونية في مجلس النواب (س.ط.ي) والمستشار القانوني المساعد (ه.م.س) مبلغاً مقداره (مائة الف دينار) وصدر الحكم باتاً استناداً لاحكام المادة (٩٤) من الدستور والمادة (٥/ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وبالاتفاق وأفهم علناً في ١٢/٢/٢٠١٨ .



الرئيس
مدحت المحمود

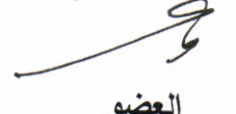

العضو
فاروق محمد السامي



العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
أكرم طه محمد


العضو
أكرم احمد بابان


العضو
محمد صائب النقشبندی


العضو
عبود صالح التميمي

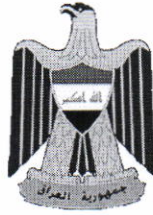

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس


العضو
حسين عباس أبو التمن

كوٲ ماري عيراق

داد كاي بالآي ئينتنجادي

التاريخ: ٢٠١٨/٤/٢٩



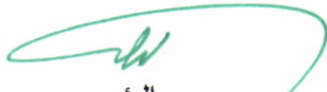
جمهورية العراق


المحكمة الاتحادية العليا

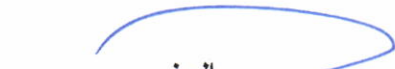
الدعوى المرقمة (٣ / اتحادية/٢٠١٨)


محضر

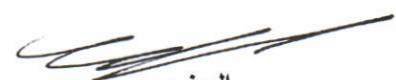
لوجود خطأ مطبعي في القرار الصادر في الدعوى المرقمة (٣/اتحادية/٢٠١٨) في الصفحة الأولى – الادعاء – السطر الثالث حيث ورد سهواً أن المادة (١٥) من الدستور تنص ((السيادة للقانون ، والشعب مصدر السلطات وشرعيتها ، يمارسها بالاقتراع السري العام المباشر ، وعبر مؤسساته الدستورية)) وان النص المقصود هو الآتي ((لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية ، ولايجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وفقاً للقانون ، وبناء على قرار صادر من جهة قضائية مختصة)). عليه تم تصحيح ما تقدم في أصل تلخيص الدعوى (الادعاء). انتهى



الرئيس
مدحت المحمود



العضو
فاروق محمد السامي



العضو
جعفر ناصر حسين



العضو
اكرم طه محمد


العضو
اكرم احمد بابان


العضو
محمد صائب النقشبندي


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
ميخائيل شمشون قس كوركييس


العضو
حسين عباس ابو التمن

٣٠٣ ق.العراق